

طروحات وأفكار في المساواة التشاركية

د. يوسف جبارين

محاضر حقوقي ومدير «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات

على أرض الواقع لا تقل بمستواها الاقتصادي-الاجتماعي عن تلك المتوافرة لدى مجموعات الأغلبية. في المساواة التشاركية معنى تحرري، يسعى إلى تحرير المجموعات المضطهدة من شروط التبعية والهيمنة؛ سواء أتحذنا عن الهيمنة الرسمية المتمثلة في منظومة القوانين المجحفة، أو عن تلك الاقتصادية المتمثلة في ظروف الاستغلال والسيطرة. المساواة التشاركية تؤسس لتغيير مجتمعي شامل يحوّل علاقات المواطنة القائمة من علاقات «عامودية» و«هرمية» إلى علاقات «أفقية» و«متكافئة»؛ هي حجر الزاوية في بناء صرح مجتمعي متساوٍ وعادل ومستقرّ.

تهدف هذه المقالة إلى طرح تصور حقوقي لفكرة المساواة التشاركية التي يجدر تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، وخاصة تلك التي يلازمها توتر جذري (وتاريخي) بين المجموعات القومية والثقافية فيها، وبين مجموعة الأغلبية ومجموعة الأقلية تحديداً. وتسعى المقالة إلى استيضاح المركبات الحقوقية المركزية للمساواة التشاركية وإلى تفكيك عناصرها المختلفة على الصعيدين العام والخاص في الدولة. في خاتمة المقالة أفكار أولية للحراك المجتمعي والسياسي المطلوب نحو تحقيق المساواة التشاركية المطروحة.

ما هي المساواة التشاركية؟

المساواة التشاركية هي المساواة الحقيقية الشاملة، مدنيًا وقوميًا واقتصاديًا. وتعتمد هذه المساواة على فكرة حياد مجمل منظومة الدولة تجاه المواطنين الأفراد أو مجموعات المواطنين فيها على حد سواء، بحيث لا يكون في عُرف الدولة فضل لمواطن على آخر أو لمجموعة (قومية) على أخرى. وتجمع هذه المساواة، بشكل جدلي، بين فلسفة العدل التوزيعي والعدل التصحيحي في المجتمع المعني، كما وتتناول السياق التاريخي للمجتمع وصراع القوى فيه.

المساواة التشاركية هي، أولاً، مشروع حقوقي ديمقراطي. في صميم هذا المشروع رؤية حقوقية تحويلية لفكرة المواطنة المتساوية التي تنشُد، من خلال سيرورة مجتمعية دائمة، مبنى قانونيًا ومجتمعيًا عادلاً يحقق للأقليات القومية شروطاً حياتية

في صلب المساواة التشاركية فكرة الحقوق الجماعية. تنبع الحقوق الجماعية من الاختلاف الجماعي، الذي يميّز مجموعة (قومية، ثقافية، دينية، لغوية، أو غيرها) عن الأخرى. إن الحقوق الجماعية توجب تبني ترتيبات مجتمعية خاصّة على أن يتمّ تطبيقها بشكل منهجي؛ وذلك لضمان الحماية الكاملة للهوية الجماعية الخاصّة لكل مجموعة، ولمصالحها الجماعية. إن هذه الحقوق ترتبط بالمجموعة؛ إنها بمثابة حقوق طبيعية متأصلة تُمنح للمجموعة لخصائصها الجماعية. وإن هدفها هو ضمان المساواة الجوهرية لأعضائها ومنحهم الحماية الحقوقية اللائقة، على الصعيد الفردي والجماعي على السواء. إن هذه الحقوق شرط لتحقيق المساواة التشاركية الكاملة.



مركبات المساواة التشاركية

ترتكز المساواة التشاركية في مجتمع متعدّد المجموعات القومية والثقافية على ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الجماهيري العام (الحيز المشترك)؛ البعد الجماعي الخاص (الحيز الاستثنائي)؛ والبعد التاريخي. ونتناول فيما يلي مضامين كل من هذه المحاور ومشتقاتها الرئيسية.

البُعد العام: الحيز المشترك

يُتصل البعد الجماهيري العام بالحيز المشترك في الدولة المعنية. وبحسب المساواة التشاركية فإن هذا الحيز هو ملك لجميع مواطني الدولة دون استثناء. هو «وديعة» يضعها المواطنون بأيدي الدولة لكي تقوم الأخيرة بالتصرف بها لخدمة عموم المواطنين، أصحاب الوديعة، على أن يكون هذا التصرف خاضعاً لقواعد المساواة والإنصاف. من خلال عقد اجتماعي خلاق، يأتّم المواطنون دولتهم، بكافة ممثليها ومؤسساتها العامة، على التصرف بمركبات الحيز المشترك كافة من أجل حماية الصالح العام وتكريسه من أجل رفاهية كل المواطنين. ويشمل البعد العام في المساواة التشاركية خمسة موارد عامة رئيسية يتوجب تقسيمها على قدم التكافؤ والندية بين المواطنين، وهي باقتضاب: الموارد السياسية والموارد المادية والموارد الرمزية والموارد الثقافية وموارد التجنّس فيها.

الموارد السياسية - يهدف تقاسم الموارد السياسية إلى ضمان المشاركة الحقيقية والمؤثرة، على أساس جماعي، في إدارة الدولة ومجلس هيئات ومواقع اتخاذ القرار فيها، وفي تحديد قواعد ومضامين العدالة الاجتماعية فيها، ماضياً، حاضراً ومستقبلاً. وتحقق هذه المشاركة لمجموعة الأقلية بتلبية المطالب التالية: ضمان ألا يقل عدد الممثلين في المؤسسات العامة عن النسبة العامة لمجموعة الأقلية عمومًا، أو في المنطقة ذات الصلة خصوصًا، وفقًا للموضوع. ثانياً يجب، في غالبية المؤسسات المذكورة - خصوصًا تلك التي تضم وظائف إدارة رفيعة - تفعيل أجهزة مأمّسة للتشاور مع قيادة مجموعة الأقلية لغرض ضمان أن يقوم ممثلوها في المؤسسة بتمثيل مصالح الأقلية بإخلاص (تمثيل حقيقي وليس تمثيلاً يشكّل «ورقة تين»). ثالثاً يجب ضمان تأثير حقيقي لممثلي مجموعة الأقلية على القرارات المتخذة في المؤسسة العامة، بخلاف ذلك قد يجدون أنفسهم دائماً في الطرف الخاسر، كونهم أقلية عديدة. بمقدور تأثير حقيقي كهذا أن يتحقق بواسطة منح حق فيتو لممثلي الأقلية في هيئة اتخاذ القرارات على الأقل حول تلك المواضيع التي لها تأثير جدي على الأقلية.

الموارد المادية - في إطار تخصيص الموارد المادية في الدولة، وخاصة الميزانيات والأرض والمسكن، فتحتم المساواة التشاركية اتباع سياسات تخصيصية تفي بمتطلبات العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية، من شأنها ضمان ظروف حياتية واقتصادية منصفة للمواطنين، على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم.

الموارد الرمزية - يستلزم تقاسم الموارد الرمزية ضمان الشراكة والانتماء المتساويين في المنظومة الرمزية للدولة، مثل علمها وشعارها ونشيدها الوطني. على منظومة الرموز التي تتبناها الدولة أن تعكس توجهها المتساوي نحو كل مواطنيها.

الموارد الثقافية - الموارد الثقافية هي المركبات المؤسّسة في الهوية الجماعية والثقافية للمواطنين. وهي تستوجب اعتماد المساواة بين لغة وثقافة مجموعة الأقلية في الدولة وبين لغة وثقافة الأغلبية، سواء أكان هذا على المستوى المعايير القانونية أو على مستوى الفعل على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير منظومات عامة متعددة اللغات والثقافات في كافة نواحي الحيز العام، وضمان النوعية والمتناولية ذاتها. كما تستوجب المساواة التشاركية الحضور المتكافئ للمجموعات الثقافية في المشهد الثقافي العام في الدولة.

موارد الهجرة والتجنّس - موارد التجنّس ونيل المواطنة، بما في ذلك موارد الهجرة إليها، تعكس نفوذ الدولة وصلحياتها في تحديد المستفيدين من المواطنة أو السكن فيها، بحيث يتوجب على الدولة تفعيل نفوذها هذا بشكل نزيه وعادل.

وفي توزيع جل هذه الموارد، يتوجب على الدولة أن تراعي الخاصة والسياق التاريخيين للأقليات القومية والأصلية فيها، ضمن رؤية شمولية تستند إلى الإنصاف التاريخي.

البُعد الخاص: الحيز الاستثنائي

إلى جانب فكرة التوزيع المتساوي والعادل للموارد العامة التي تستحوذ على الحيز العام، تتبنى المساواة التشاركية، في بعدها الثاني أعلاه، فكرة التوجيه الثقافي الذاتي على أساس جماعي، بحيث تستحوذ الفكرة الأخيرة على الحيز الاستثنائي الخاص بمجموعة الأقلية. وتنادي المساواة التشاركية في البعد الخاص بضمان الإدارة الذاتية الديمقراطية، تربوياً وثقافياً ودينياً، للمجموعات القومية والدينية والثقافية فيها في المجالات ذات الخصوصية لهذه المجموعات. ويكمن في صلب فكرة الإدارة الذاتية ترسيخ حق هذه المجموعات، وخاصة الأصلية منها، في توجيه وتسيير أمورها الجمعية بشكل حر بعيداً عن سيطرة مجموعة الأغلبية في مجالات حياتها المتميزة، بحيث يستكمل ذلك شراكتها في الحيز المجتمعي العام. (وعادة ما تتمتع مجموعة الأغلبية فعلياً بهذا الحق لكونه جزءاً لا يتجزأ من مكانتها السياسية والمجتمعية في الدولة).

تقرها الشرعية الدولية بنصوصها وأعرافها. وهكذا فإن النضال الحقيقي نحو المساواة التشاركية هو بين مناصري حقوق الإنسان بمفهومها الشمولي، من جهة، وبين مناهضي هذه الحقوق أو المتكفريين لها من جهة أخرى.

ويعلمنا التاريخ، على الصعيد العملي، أن اللحمة الجماهيرية بين أبناء وبنات المجموعات المضطهدة من كافة فعاليتها ومشاربها السياسية والاجتماعية هي الكنز الأهم والسلاح الأقوى لدى كل مجموعة في نضالها العنيد لتحقيق المساواة التشاركية. إن هذا النضال هو ليس نضال مجموعة الأقلية ضد الأكثرية، بل هو نضال تحرري مشترك ضد الاضطهاد القومي والاقتصادي والإقصاء وأساليب الهيمنة التي تتبعها المؤسسة الحاكمة.

يقينا أن المساواة الجوهرية التي تضمن المشاركة الحقيقية المتكافئة لكافة المواطنين هي، قبل كل شيء، مشروع ديمقراطي. في صميم هذا المشروع رؤية حقوقية تشاركية لفكرة المواطنة المتساوية التي تنشأ مجتمعاً عادلاً يحقق للأقليات القومية شروطاً حياتية على أرض الواقع لا تقل بمستواها الاقتصادي-الاجتماعي عن تلك المتوافرة لدى مجموعات الأغلبية. في المساواة التشاركية هذه معنى تحرري، يسعى إلى تحرير المجموعات المضطهدة من شروط التبعية والهيمنة؛ سواء أتحذنا عن الهيمنة الرسمية المتمثلة في منظومة القوانين المجحفة، أو عن تلك الاقتصادية المتمثلة في ظروف الاستغلال والسيطرة. إن المواطنة الجوهرية والمتساوية التي تسعى المساواة التشاركية لتحقيقها تصبو لتغيير مجتمعي شامل يحول علاقات المواطنة القائمة في البلاد من علاقات "عامودية" و"هرمية" إلى علاقات "أفقية" و"متكافئة"، قومياً واجتماعياً.

هذه المواطنة الجوهرية هي حجر الزاوية في بناء صرح مجتمعي متساوٍ وعادل ومستقر، وهي حجر الزاوية في المنظومة العصرية لحقوق الإنسان عامة، ولحقوق الأقليات خاصة.

إن النضالات التحريرية للأقليات المظلومة هي نضالات شاقة وعنيدة. هي مسيرات وطنية من نوع "المسافات الطويلة". ولا يمكن الادعاء هنا بوجود وصفة سحرية جاهزة لنجاح هذه النضالات. إلا أن الحقيقة الأهم تبقى أن المصدر الأساسي الذي يمكن التعويل عليه لهذه النضالات هو الجماهير بعينها ونضالها الدؤوب المبني على القاعدة الجماهيرية ومشتق منها.

وهكذا، فإن مطلب الساعة لكل مجموعة مضطهدة نحو تحقيق أمانيها بالمساواة التشاركية هو حركة حقوق إنسان جماهيرية تحررية، في صلبها النضال الجماهيري الموحد والمقرون باستراتيجيات مدروسة لإحداث التغيير المطلوب. الحاجة هي إلى حركة حقوق إنسان تستقطب أوسع القطاعات الجماهيرية،

تأتي الإدارة الذاتية للمجموعات لتضمن التطور الحر وغير المهدد للهوية المتميزة وللتجربة الحياتية الجماعية لأبناء وبنات المجموعة، بما في ذلك في مضامين التعليم الجماهيري، الدين، الثقافة، الإعلام المرئي والمسموع، التخطيط والرفاه الاجتماعي. وتشمل الإدارة الذاتية، أيضاً، في مجال التعليم، توفير جهاز تعليم جماهيري يديره مختصون ومربون من المجموعة نفسها، وتوفير مؤسسات أكاديمية عامة تديرها المجموعة. وفي المجال الثقافي، تضمن الإدارة الذاتية ضمان التمويل العام لمؤسسات ثقافية لمجموعة الأقلية، لوسائل إعلام عامة لدى المجموعة، لمتاحف ومكتبات عامة، بما يتيح رعاية وتطوير وتعزيز الهوية الجماعية الخاصة بالمجموعة، على قدم المساواة مع هويات الدولة وراثتها القومي والثقافي وكجزء لا يتجزأ منها.

البُعد التاريخي

لا تستوفي المساواة التشاركية شروطها بتحقيق البعدين آنفي الذكر، العام والخاص. فثمة بعد ثالث، يستكشف الواقع على المحور الزمني، ويعالج استحقاقات السياق التاريخي. تعتمد المساواة التشاركية في بعدها الثالث هذا على فكرة وقواعد العدالة التصحيحية، بحيث تسعى لتوفير الإطار الحقوقي الذي يعيد إلى مجموعة الأقلية حقوقها التي هُضمت تاريخياً ويعوضها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوقها التاريخية، والتي عادة ما تواصل نتائجها إضعاف أبناء وبنات الأقلية في الدولة المعاصرة. وكثيراً ما يرتبط البعد التاريخي بقضايا ملكية الأرض وسياسات المصادرة والنهب التي اعتمدت ضد السكان الأصليين، وهي بمثابة الجروح المفتوحة لدى هذه المجموعة. كما وكثيراً ما يرتبط البعد التاريخي بقضايا اللاجئين (خارج الدولة) والمهجرين (داخل الدولة)، التي يقف في صلبها حق العودة والتعويض. وعليه، تستلزم المساواة التشاركية أن تعترف الدولة رسمياً بالمس بحقوق المجموعة الأصلية، وأن تقدم اعتذارها الرسمي على الغبن والظلم، وذلك كمقدمة لرأب الصدع التاريخي ولتوفير شروط المصالحة التاريخية اعتماداً على إحقاق الاستحقاقات التاريخية للمجموعة المضطهدة.

حركة حقوق إنسان جماهيرية ووحودية

إن الطرح الأوسع والأشمل للمساواة التشاركية، بأبعادها الثلاثة المبينة أعلاه، يسترشد، بتوافق تام، بالمبادئ الأممية والإنسانية بخصوص المساواة الجوهرية، وتكافؤ الفرص، والمواطنة الكاملة والمتساوية، والشراكة الحقيقية؛ وبمبادئ العدل الأساسية. إن طروحات المساواة التشاركية تعتمد على المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان وحقوق المجموعات، وخاصة الأقليات الأصلية في وطنها. هذه هي طروحات حقوق إنسانية واضحة المعالم،

وخاصة الجيل الشاب الذي دائما ما يكون عماد أية حركة تحريرية. الحاجة هي لحركة حقوق إنسان تستقطب القوى الديمقراطية لدى كل المجموعات في النضال المشترك للمواطنة الجوهرية المتساوية. حركة تعتمد على قاعدة عريضة للتغيير السياسي والاجتماعي. هي حركة واسعة للعدل الأشمل في المجتمع: قوميًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

ويمكن الإشارة هنا باقتضاب إلى ثلاثة عناصر مركزية عادة ما يجب أن تتوفر من أجل ضمان تقدم حركة حقوق الإنسان من محطة نضالية إلى أخرى نحو تحقيق المساواة التشاركية:

على الحركة أن تضع الطروحات والأفكار الثابتة التي ترسم طريق التقدم والنجاح أمام الحركة. بدون المضامين الصحيحة، تبقى حركة حقوق الإنسان بلا وجهة.

على الحركة بلورة وتعزيز التنظيم الجماهيري. بدون تنظيم الجماهير، صاحبة القضية، تبقى الحركة بلا الوقود الذي يغذي تقدمها.

كل حركة حقوق إنسان بحاجة للعمل السياسي المدروس: برلمانيا، مدنيا وشعبيا. بدون العمل السياسي تبقى الحركة بلا المركبة التي تنقلها من محطة تأثير إلى أخرى.

هذه العناصر تكمل بعضها البعض في مسيرة التقدم ولا يمكن الاستغناء عن أي منها، كما لا يمكن لأحدها أن تنجح بدون الأخرى. هي حجر الزاوية لكل حركة حقوق إنسان ولكل تقدم نحو المساواة التشاركية.

المساواة التشاركية

